شبكة الانتخابات في العالم العربي

نشرة المراقب الانتخابي
لشهر أيلول/ سبتمبر 2009

شبكة الانتخابات في العالم العربي
Telefax: 962-6-4655043, Mobile: (+962795151590) (+962777370650)
P.O Box 212524 Amman, www.intekhabat.org

المحتويات

الفصل الأول، البحرين- الانتخابات النيابية 2010 4

المعارضة والانتخابات 4

الفصل الثاني، مصر- الحراك الانتخابي في مصر خلال شهر ايلول/سبتمبر 2009 4

اولاً: الانتخابات الرئاسية 4

ثانياً:المرشحون للرئاسية 4

ثالثاً: نظام الانتخاب 5

رابعاً: انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وانتخابات مجلس الشعب 5

خامساً: ورشات تدريبية على ادارة العملية الانتخابية 5

سادساً: تقرير المجلس القومي لحقوق الانسان 5

سابعاً: الاخوان المسلمين والانتخابات البرلمانية 2010 5

ثامناً: جبهة مكافحة تزوير الانتخابات 6

الفصل الثالث، العراق- انتخابات مجلس النواب 2010 6

أولاً: تسجيل الناخبين 6

ثانياً: قانون الانتخابات 6

ثالثاً: المرشحون والكيانات السياسية 6

رابعاً: التصويت الخاص وتصويت المهجرين والمهاجرين 7

خامساً: الدعم المالي للانتخابات 8

سادساً: المرأة والانتخابات 8

الفصل الرابع، الأردن- انتخابات رئاسة مجلس النواب وترخيص لحزب جديد 8

أولاً: انتخابات رئاسة مجلس النواب الاردني 8

ثانياً: ترخيص لحزب التيار الوطني 8

الفصل الخامس، الكويت – تعديل النظام الانتخابي البلدي وتأجيل النطق بالطعون الانتخابية ... 8

أولاً: تعديل دوائر البلدي إلى خمس 8

ثانياً: تأجيل النطق في جميع الطعون الانتخابية 9

الفصل السادس، لبنان- تقرير دولي عن الانتخابات النيابية وحملة مدنية لاصلاح قانون الانتخابات البلدية 9

أولاً: تقرير بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية 2009 9

ثانياً: حملة مدنية لاصلاح قانون الانتخابات البلدية 9

الفصل السابع، موريتانيا- انتخابات مجلس الشيوخ 2009 وانتخابات بلدية أمبان 10

أولاً: انتخابات مجلس الشيوخ 10
المرشحون والكتل السياسية 10
ثانياً: انتخابات بلدية "أمبان" 11

الفصل الثامن: المغرب- انتخابات المجالس الجهوية وتجديد ثلث مجلس المستشارين 11

أولاً: انتخابات اعضاء المجالس الجهوية"المحافظات" 11
ثانياً: انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين 12
* المجلس 12
* الحملة الانتخابية 12
* المرشحون 13
ثالثاً: الغاء حكم بالغاء انتخابات مقاطعة المنارة 14
رابعاً: المهاجرون والحق بالمشاركة السياسية 14

الفصل التاسع: السودان- الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية نيسان/ابريل 2010 15

أولاً: المرشحون للرئاسية 15
ثانياً: طعون الاحزاب في الدوائر الجغرافية 15
ثالثاً: طريقة الاقتراع 15
رابعاً: تثقيف الناخبين 15
خامساً: ميثاق الشرف الصحفي 16
سادساً: تعيين اعضاء جدد بالمجالس التشريعية 16

الفصل العاشر: تونس- الانتخابات التشريعية والرئاسية 25 تشرين أول/اكتوبر 2009 16

أولا: المرشحون 16
- المرشحون للرئاسية 16
- المرشحون للتشريعية 17
ثانياً: المراقبة المحلية والدولية 17
ثالثاً: الحملة الانتخابية 17
رابعاً: تصويت المهاجرين 17
خامساً: المرأة والانتخابات 18

الفصل الأول: البحرين- الانتخابات النيابية 2010

يوصف المشهد السياسي البحريني بالمعقّد (والمختلط) بالأيدلوجيات والدين، فالمجتمع البحريني أمزجته وتوجهاته تميل نحو التيارات الإسلامية، ولا ينظر الناخب البحريني – غالباً – إلى كفاءة المرشحين بقدر ما ينظر إلى دينهم وانتماءاتهم الدينية والمذهبية أيضاً وما يوجههم الدينيون إليه. وينتمي السواد الأعظم من الجماهير في البحرين للجمعيات السياسية المحسوبة على الإسلاميين، وأن رجال الدين – سواء كانوا من الشيعة أو السنة – لهم تأثير كبير على توجيه أصوات الناخبين اتجاه المرشحين الإسلاميين، ومحاولة إبعاد أنظارهم عن التيار الوطني الليبرالي والعلماني، وهو ما يظهر مثلاً في خطابات الشيخ عيسى قاسم – المرجعية الدينية لجمعية الوفاق – الذي دعا يوماً إلى "عدم تمكين العلمانيين" ورفعَ شعار (فلتسقط العلمانية)، وكذلك الأمر يظهر في خطابات رجال الدين السنة التي تصب في الشأن ذاته، الأمر الذي يعتبر عنصراً مهماً في تقليل فرص فوز التيار الليبرالي، في مجتمع معروف بالتوجه الديني.

المعارضة والانتخابات

لم تحسم الجمعيات السياسية في البحرين أمرها حيال تحالفاتها للانتخابات النيابية 2010، اذ لم تزل "الوفاق" وهي الجمعية التي تمتلك المساحة الأكبر من الدوائر الانتخابية، مترددة بالاعلان عن موقفها من القائمة الوطنية الموحدة التي ينادي بها حلفاؤها في الجمعيات السياسية في حين تميل جمعيات اخرى الى مقاطعة الانتخابات لعدة اسباب ابرزها: أن بعض الجمعيات السياسية ترى أن المراكز العامة (وهي 10 مراكز انتخابية عامة للتصويت تم انشائها بدلا من المراكز الانتخابية في كل دائرة منذ انتخابات 2006)، وكان لها الدور الرئيس في سقوط مرشحيها في انتخابات 2006، وتثير المعارضة بشأن هذه المراكز الكثير من الشكوك بشأن نزاهة الانتخابات واستقلالية الناخبين، وليس هناك ما يلوح في الأفق بأن لدى السلطة في البحرين أي توجه للنظر لتغير توزيع الدوائر الانتخابية أو إلغاء المراكز العامة. وتشير بعض تلك الجمعيات إلى أن الحكومة توجه العسكريين للتصويت إلى مرشحين معينين محسوبين عليها ضد مرشحي المعارضة، خصوصاً المنتمين للتيار الوطني.

الفصل الثاني: مصر- الحراك الانتخابي في مصر خلال شهر ايلول/سبتمبر 2009

اولاً: الانتخابات الرئاسية

يشترط في مرشح الإنتخابات الرئاسية المصرية القادمة في 2011، ان يكون عضوا قياديا في حزبه لمدة خمسة اعوام على الأقل وان ينال تأييد 250 عضوا في المجالس المنتخبة.

ثانياً:المرشحون للرئاسية

اشار رئيس الوزراء المصري "احمد نظيف" ان الحزب الوطني الحاكم لن يختار مرشحه للانتخابات الرئاسية 2011 هذا العام. يذكر أن هناك اعتقاد على نطاق واسع في احتمال توريث الحكم لنجل الرئيس المصري،

جمال مبارك، والذي يشغل منصب الامين العام المساعد في الحزب الوطني الحاكم ويترأس لجنة السياسات المسؤولة عن وضع سياسات الدولة.

ثالثاً: نظام الانتخاب

أعلن الرئيس المصري "حسني مبارك" خلال مؤتمر الحزب الوطني الديمقراطي "الحاكم" في 10 ايلول/سبتمبر 2009، ان نظام الانتخابات الفردي هو الأفضل والأنسب لمصر في هذه المرحلة والأقرب للناخب المصري وسيستمر العمل به.

رابعاً: انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وانتخابات مجلس الشعب

تم تحديد موعد اجراء انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى وانتخابات مجلس الشعب في نيسان/إبريل 2010.

خامساً: ورشات تدريبية على ادارة العملية الانتخابية

تم الاتفاق بين المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالقاهرة ومؤسسة "أيفس" الدولية للانتخابات على تدريب الجهات المختصة الحكومية بإدارة العملية الانتخابية بوزارتي (العدل والداخلية والتنمية المحلية) والنيابة العامة. كما تم الاتفاق على قيام مؤسسة أيفس المعنية بالنظم الانتخابية بمنح الرخصة الدولية لعدد من الخبراء والنشطاء في مجال التدريب في إدارة الانتخابات بالمنطقة العربية والعالم وإنشاء شبكة اقليمية للمختصين الحاصلين على الرخصة الدولية يكون مقرها القاهرة.

سادساً: تقرير المجلس القومي لحقوق الانسان

أشتمل التقرير الذي تقدم به المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر إلى المجلس الدولي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، حول "المراجعة الدورية الشاملة لحماية حقوق الإنسان". على دعوة المجلس إلى العودة لتطبيق الانتخابات بالقائمة النسبية، وإعادة النظر فى الإشراف الانتخابي، وتنقية جداول الناخبين وتحديثها قبل انتخابات 2010، وأكد أن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المصرية التى جرت خلال السنوات الأخيرة شابها "مثالب جوهرية" أثرت على نزاهتها وعلى إقبال الناخبين والمشاركة فيها.

سابعاً: الاخوان المسلمين والانتخابات البرلمانية 2010

أكدت جماعة الإخوان المسلمين المحظورة في مصر أنها حسمت موقفها النهائي بشأن خوض الانتخابات البرلمانية 2010، وأشارت الجماعة إلى أن حملة الاعتقالات التي يشنها (النظام المصري) في صفوف الجماعة لن تثنيهم عن خوض الانتخابات.

ثامناً: جبهة مكافحة تزوير الانتخابات

قرر عدد من الناشطين السياسيين في مصر اطلاق اسم "مصريون من أجل انتخابات حرة وسليمة" على الجبهة التى أعلنوا عن تأسيسها لمكافحة تزوير الانتخابات البرلمانية 2010 والرئاسية 2011 .

الفصل الثالث: العراق- انتخابات مجلس النواب 2010

أولاً: تسجيل الناخبين

افتتحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق 1083 مركزا لتحديث بيانات الناخبين في جميع المحافظات العراقية في 22 آب/اغسطس وانتهت في 30 أيلول/سبتمبر 2009، للمشاركة في الانتخابات العامة المقررة منتصف كانون الثاني/يناير 2010. كما أصدرت المفوضية بطاقة معلومات الناخب الحديثة والتي تمكن الناخب من التأكد من البيانات الخاصة به وإجراء التعديلات اللازمة خلال فترة عملية تحديث سجلات الناخبين.

ثانياً: قانون الانتخابات

وافقت الحكومة العراقية على مشروع قانون الانتخابات النيابية 2010 باعتماد القائمة المفتوحة ونظام الدوائر المتعددة، واشترط القانون ان لا يقل عمر المرشح عن 35 سنة، حدد عدد المقاعد النيابية بـ310، ومنع استخدام دور العبادة والعلم للدعاية، كما خصص كوتا للأقليات، ونسبة لاتقل عن 25 %من عدد مقاعد البرلمان للنساء.

وتم احالة القانون الى البرلمان من اجل المصادقة عليه، ويذكر أنه استمرت المشاورات دون الوصول الى اتفاق حتى نهاية ايلول/سبتمبر2009.

ثالثاً: المرشحون والكيانات السياسية

صادقت المفوضية العليا المستقلة في العراق على 250 حزباً وكياناً سياسياً، وجرى خلال ايلول/سبتمبر 2009 الاعلان عن المزيد من التحالفات استعداداً للانتخابات النيابية 2010، وكانت هذه التحالفات والتكتلات التي تم الاعلان عنها حتى نهاية أيلول/سبتمبر على النحو الاتي:

- تشكيل المجلس العراقي للقوى الوطنية برئاسة الشيخ فواز الجربة.
- شكل رجل الأعمال العراقي "خليل البنية" مع نخبة من رجال الاعمال العراقيين "تيار الحياة" استعداداً لدخوله الانتخابات من باب الاقتصاد مؤكداً رغبته في نقل تجربة رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري إلى بلاده.
- تشكيل "تيار التجديد" بزعامة "طارق الهاشمي" بعد ان قدم استقالته من الحزب الاسلامي. وكان الهاشمي يشغل منصب الامين العام للحزب الاسلامي العراقي والذي اشترك بانتخابات العام 2005 ضمن قائمة جبهة التوافق والتي مثلت انذاك مشاركة العرب السنة في تلك الانتخابات والتي تمكنت من الحصول انذاك على 44 مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغة 275 مقعدا.

- تشكيل (الكتلة العراقية المستقلة) برئاسة النائب مهدي الحافظ. الكتلة ضمت معظم المنسحبين من (القائمة العراقية الوطنية) التي يترأسها اياد علاوي، اضافة الى شخصيات سياسية مستقلة من التكنوقراط والمثقفين.
- تشكيل تجمع سياسي جديد باسم (عراقيون) في محافظة نينوى.
- تأسيس كيان سياسي جديد يحمل تسمية(الخيار الوطني) برئاسة ربيعة محمد الحديد امير قضاء ربيعة.
- يضم الكيان 275 عضوا من قوى مستقلة ليست تابعة الى احزاب من بينهم اساتذة جامعات ورجال قانون وشخصيات سياسية وممثلي منظمات مجتمع مدني.
- تشكيل ائتلاف (العمل والانقاذ الوطني) الذي يضم تجمع (عراقيات) النسوي، وتجمع (شخصيات مستقلة)، واعضاء من مختلف الطوائف الدينية والقومية.
- اعلن مع نهاية ايلول/سبتمبر2009، رئيس الوزراء العراقي "نوري المالكي" كتلته الانتخابية (ائتلاف دولة القانون)، ضم الائتلاف 50 كياناً وشخصية سياسية مع ابقاء الباب مفتوحا للتحالف مع اللوائح الانتخابية الاخرى، حيث احتوى ممثلين عن جميع فئات المجتمع العراقي تقريبا ويركز في اوساط العرب السنة، على قادة الصحوات التي تحارب القاعدة في مناطقها غرب بغداد وشمالها. وهناك اثنتان من المجموعات المسيحية وواحدة عن الشبك لكن الصابئة والايزيديين غير ممثلين وانضم رموز "المستقلين" الذين كانوا منضوين ضمن الائتلاف الشيعي السابق الى كتلة المالكي حاليا كما يضم الائتلاف مرشحين عن التركمان الشيعة والاكراد الفيليين (شيعة).

رابعاً: التصويت الخاص وتصويت المهجرين والمهاجرين

يشمل التصويت الخاص العسكريين من منتسبي وزارة الدفاع والداخلية وكافة المؤسسات الأمنية الأخرى حيث تقدم القوائم قبل 30 يوماً من موعد إجراء الإنتخابات وكذلك يشمل التصويت الخاص النزلاء والمعتقلين والمحتجزين والحراس بالإضافة الى المرضى الراقدين في المستشفيات و المصحات الأخرى والعاملين فيها.

وفي حالة تصويت المهجرين فسيكون وفق أحدث إحصائية رسمية تزود بها المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات في العراق من وزارتي (الهجرة والمهجرين والتجارة) وبموجبها يحق للمهجر التصويت للدائرة التي هجر منها ما لم يكن قد نقل بطاقته التموينية الى المحافظة التي هجر اليها، مبينا أن المكونات التالية تمنح كوتا من المقاعد الكلية حيث لا توجد مقاعد تعويضية، فللمكون المسيحي خمسة مقاعد لمحافظات بغداد ونينوى وكركوك وأربيل ودهوك، وللمكون الأيزيدي مقعد واحد في محافظة نينوى وللمكون الصابئي المندائي مقعد واحد في محافظة بغداد ومكون الشبك له مقعد واحد في محافظة نينوى.

وفي ذات السياق، كشفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق عن آلية الانتخاب في خارج العراق حيث فاتحت وزارة الخارجية لغرض تزويدها بكشوفات وإحصائيات عن أعداد المهاجرين وحسب الدول التي يقيمون بها حيث أنها ستفتح مركزا انتخابيا في كل دولة يقيم فيها أكثر من 20 الف عراقي.

خامساً: الدعم المالي للانتخابات

تسلمت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق سلفة مقدارها 30 مليون دولار لتغطية نفقات العملية الانتخابية للانتخابات النيابية 2010، وحدد كامل المبلغ بـــ176 مليون دولار سيسلم بعد ان يتم المصادقة على قانون الانتخابات.

سادساً: المرأة والانتخابات

فضلت النائبة "شذى العبوسي" عن (جبهة التوافق العراقية) دخول النساء ضمن قوائم الكتل السياسية المختلفة على دخولهن بقوائم مفردة. وقالت ان بعض المرشحات تقدمن بصفة مستقلات ولكن "دخولهن في تحالفـــات أفضل من بقائهن بقوائم انتخابية منفصلة". يذكر ان هناك جدل في مجلس النواب حول كيفية الحفاظ على نسبة النساء (الكوته) المقررة بـــ25% في الانتخابات القادمة اذا ما تقرر اعتماد القائمة المفتوحة لإجراء انتخابات 2010 .

الفصل الرابع، الأردن- انتخابـات رئاسـة مجلـس النـواب وتـرخيص لحـزب جديد

أولاً: انتخابات رئاسة مجلس النواب الاردني

اكدت كتلة التيار الوطني النيابي (53 نائبا) في مجلس النواب الاردني تمسكها بترشيح رئيسها المهندس"عبـــد الهادي المجالي" لخوض انتخابات رئاسة مجلس النواب في دورتـــه العاديـــة الثالثـــة القادمـــة فـــي كـــانون أول/ديسمبر 2009.

ثانياً: ترخيص لحزب التيار الوطني

وافقت وزارة الداخلية الأردنية على تأسيس "حزب التيار الوطني" الذي يبلغ عدد أعضائه المؤســـسين 2000 شخص. وبترخيص الحزب الجديد يرتفع عدد الأحزاب على الساحة الأردنية إلى 16 حزباً بينها 9 معارضة، تعمل بموجب قانون الأحزاب 2007 الذي رفع عدد مؤسسي الحزب إلى 500 شخص يمثلـــون أربعـــاً مـــن محافظات الأردن على الأقل.

الفصل الخامس، الكويت – تعديل النظام الانتخابي البلدي وتأجيل النطق بالطعون الانتخابية

أولاً: تعديل دوائر البلدي إلى خمس

انتهت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية الكويتية من الموافقة على تعديل النظام الانتخابي لأعضاء المجلس البلدي وإحالته للجنة المرافق العامة، بحيث يصبح متطابقا مع النظام الانتخابي لمجلس الأمة، وتكون الدوائر الانتخابية خمس دوائر، ينتخب في كل دائرة عضوان وتكون المحصلة النهائيـــة لكافـــة الـــدوائر 10 أعضاء، وتصويت الناخب يكون لاختيار مرشح واحد فقط.

ثانياً: تأجيل النطق في جميع الطعون الانتخابية

أجلت المحكمة الدستورية في الكويت النطق بالحكم في الطعون الانتخابية الـ 13 لمجلسي الامة والبلدي الى جلسة 28 تشرين اول/اكتوبر 2009. وهذه المرة الأولى في التاريخ السياسي الكويتي التي تتضمن الطعون الانتخابية طعناً بالتزوير في الانتخابات. يشار الى أن الانتخابات المبكرة لمجلس الامة الكويتي جرت في آيار/مايو 2009، وتلتها في حزيران/يونيو 2009 انتخابات المجلس البلدي.

الفصل السادس: لبنان- تقرير دولي عن الانتخابات النيابية وحملة مدنية لاصلاح قانون الانتخابات البلدية

أولاً: تقرير بعثة الاتحاد الاوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية 2009

طرحت بعثة الاتحاد الاوروبي تقريرها لمراقبة الانتخابات النيابية اللبنانية التي جرت في حزيران/يونيو 2009 خلال مؤتمر صحفي الجمعة 25 أيلول/سبتمبر 2009، وأبرز ما أشار اليه التقرير تمثل في مايلي:

- ضرورة التوجه نحو نظام انتخابي يعتمد النسبية بدل النظام الاكثري المتبع حاليا شرط ان يتم ذلك على اساس توافقي.
- التنويه بإن كلاً من (الطائفية ونظام التصويت الاكثري والاتفاقات بين الاحزاب والمرشحين) التي سبقت يوم الانتخابات، عوامل حدت بشكل كبير من وتيرة المنافسة الانتخابية.
- الاشادة بالقانون الذي جرت بموجبه الانتخابات النيابية اللبنانية2009 بالنسبة لتقسيم الدوائر والاجراءات المتعبة، لافتا الى ان نسبة المقترعين كانت واضحة ومرضية وان الشفافية معززة من خلال اشراك وزارة الداخلية ممثلين للمرشحين في مختلف التحضيرات.
- ادى تقسيم الدوائر في اماكن معينة الى حسم النتائج قبل اجراء الانتخابات.
- جرت الحملة الانتخابية في مناخ هادىء عموما على رغم الحوادث المحدودة.
- لعب (العامل المالي) دورا مبالغا فيه ولم تؤد الاحكام القانونية الجديدة على هذا الصعيد الى تغيير ملحوظ.

ثانياً: حملة مدنية لاصلاح قانون الانتخابات البلدية

عقدت (الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات "LADE") لمنظمات المجتمع المدني في سعيها للتحضير لانتخابات المجالس البلدية 2010، اللقاء التحضيري الأول من أجل إطلاق "حملة المدافعة عن إصلاحات قانون الانتخابات البلدية" في إطار "مشروع المدافعة والتقييم" وتسعى الحملة المدنية الى التالي:

- اصلاح قانون الانتخابات البلدي الحالي وأبرز الثغرات الكامنة فيه.
- تقصير ولاية المجالس البلدية الى 4 سنوات عوضاً عن 6 سنوات لإفساح المجال أمام الشباب للمشاركة وانتخاب الرئيس ونائبه من قبل الشعب مباشرة.
- اعتماد النظام النسبي في الانتخابات.
- إدارة العملية الانتخابية عبر هيئة مستقلة.
- تطبيق "الكوتا النسائية" على أساس الثلث كحد أدنى من اللوائح.

- تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين والانفاق الانتخابي.
- خفض سن الاقتراع الى 18 سنة.
- اعتماد البطاقة الانتخابية المعدة سلفاً.
- تأمين آليات اقتراع ذوي الاحتياجات الإضافية والانتخاب في أماكن السكن أو محل الإقامة.
- وجوب الفرز داخل مركز الاقتراع بدل القلم وانتخاب العسكريين وأن يكون 60 % من أعضاء اللائحة مقيمين داخل البلدة.

الفصل السابع: موريتانيا- انتخابات مجلس الشيوخ 2009 وانتخابات بلدية "أمبان"

أولاً: انتخابات مجلس الشيوخ

يعتبر "مجلس الشيوخ" هو الغرفة الأولى في "البرلمان الموريتاني" ويتكون من 56 عضواً، 53 منهم عن الدوائر الانتخابية في مقاطعات موريتانيا، وثلاثة ممثلين للموريتانيين في الخارج ويتم تجديد ثلثه كل سنتين، وكان من المقرر تجديده بداية 2009، لكن إجراء الانتخابات الرئاسية في 18تموز/يوليو الماضي أخر هذا الاستحقاق لأن رئيس مجلس الشيوخ كان يرأس الجمهورية بالنيابة، ولكي لا يشوش اجراؤها على سير العملية الانتخابية حسب مبررات السلطات الانتقالية، فقد تأجلت انتخابات الشيوخ ليصبح موعد أجرائها في 8 تشرين ثاني/نوفمبر 2009.

ومع تجديد ثلث المجلس سيكون مكتمل الأعضاء مع بداية الدورة البرلمانية القادمة في 10تشرين ثاني/نوفمبر 2009 لأن الشيوخ في المجموعة (أ) من المجلس انتهت مدة انتدابهم مع نهاية الدورة البرلمانية الماضية.

ويذكر أن انتخاب "الشيوخ" يتم من قبل المجالس البلدية في الدوائر الانتخابية المعنية، وهذا يشير إلى أن 15 من أصل 53 (هي مجموع الدوائر الانتخابية في موريتانيا) ستكون معنية بهذا التجديد.

المرشحون والكتل السياسية

قدم بعض المرشحون طلبات ترشحهم في حين لم تتضح بعد صورة مشاركة المعارضة وما إذا كانت ستعيد ترشيح نفس شيوخها الذين وقعت عليهم القرعة ضمن التجديد الجزئي للمجلس. ويسعى الشيوخ الذين ستجدد مقاعدهم للفوز بتزكية أحزابهم وقبائلهم للترشح ثانية لعضوية مجلس الشيوخ الذي يتم انتخاب أعضائه من المستشارين البلديين على مستوى المقاطعات.

وقد اوفد الحزب الحاكم الجديد (الاتحاد من أجل الجمهورية) بعثات إلى الداخل لاستجلاء وضع القواعد الناخبة ومعرفة الشخصيات التي تحظى بأكبر قدر ممكن من التأييد داخل قواعدها الاجتماعية، مبرراً ذلك بانها محاولة لتفادي الوقوع في مصيدة التنافس بين القبائل والحساسيات الاجتماعية والجهوية وللسعي لحصول وفاق اجتماعي بين القبائل للاتفاق على مرشح إجماع ما يجنب الانقسام بين القواعد الجديدة للرئيس.

ثانياً: انتخابات بلدية "أمبان"

نشرت اللجنة الجهوية المكلفة بتزكية الترشحات لانتخابات المجلس البلدي لبلدية "أمبان" بولاية لبراكنه الموريتانية اللوائح المسموح لها بالمشاركة في اقتراع الأحد 8 تشرين ثاني/نوفمبر2009، وقد تقرر السماح لسبع لوائح انتخابية بالتنافس على أغلبية مقاعد المجلس بعد الاستقالة الجماعية لأكثر من نصف أعضائه.

واللوائح المتنافسة هي(لائحة النجاح حزب التجمع الوطني للاصلاح والتنمية "تواصل"،لائحة الحركة من أجل اعادة البناء،لائحة التقدم "الاتحاد من أجل الجمهورية"،لائحة الاتحاد من أجل التقدم "الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم"،لائحة الاتحاد من أجل العدالة والتنمية "التحالف الشعبي"،اللائحة المستقلة الموحدة،اللائحة المستقلة الاجتماعية للتنمية).

الفصل الثامن: المغرب- انتخابات المجالس الجهوية وتجديد ثلث مجلس المستشارين

دخلت المملكة المغربية منذ الأسبوع الأول من حزيران/يونيو 2009، في مسلسل انتخابي دشنته بالانتخابات الجماعية، ثم انتخابات الغرف المهنية والمجالس الإقليمية ومجالس الجهات "المحافظات" في ايلول/سبتمبر ومع انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين الذي سيجري في تشرين أول/اكتوبر تكون المملكة قد انهت مسلسلها الانتخابي لـ2009 .

أولاً: انتخابات اعضاء المجالس الجهوية"المحافظات"

جرت انتخابات الغرف المهنية والمجالس الاقليمية ومجالس الجهات "المحافظات" في الـ10 ايلول/سبتمبر2009، وكشف بيان لوزارة الداخلية المغربية عن النتائج حيث نسبة المشاركة في الاقتراع لمجموع الهيآت الناخبة بلغت 71%.

وتوزعت مجموع المقاعد المحصل عليها برسم الهيئات الناخبة لممثلي المجالس الجماعية ومجالس العمالات " المحافظات" والأقاليم والغرف المهنية بحسب الانتماء السياسي للمرشحين المعلن عن انتخابهم كما يلي:

- حزب الأصالة والمعاصرة: 212 مقعدا
- حزب الاستقلال: 154 مقعدا
- حزب التجمع الوطني للأحرار: 123 مقعدا
- حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية: 89 مقعدا
- حزب الاتحاد الدستوري: 65 مقعدا
- حزب الحركة الشعبية: 62 مقعدا
- حزب العدالة والتنمية: 28 مقعدا
- حزب التقدم والاشتراكية : 18 مقعدا
- حزب جبهة القوى الديمقراطية: 17 مقعدا
- الحزب العمالي والحزب الديمقراطي الوطني: 5 مقاعد لكل واحد منهما

- حزب العهد الديمقراطي وحزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية وحزب التجديد والإنصاف: 4 مقاعد لكل واحد منهم.
- حزب الاصلاح والتنمية وحزب الوحدة والديمقراطية وحزب العمل: 3 مقاعد لكل واحد منهم
- تحالف اليسار الديمقراطي والحزب المغربي الليبرالي وحزب البيئة والتنمية المستدامة: مقعدان لكل واحد منهم
- الحزب الاشتراكي: مقعد واحد
- مرشحون بدون انتماء سياسي: 301 مقعدا

أما في مايتعلق بهيئة ممثلي المأجورين، فأن المقاعد المحصل عليها من طرف المركزيات النقابية تتوزع بحسب الانتماء النقابي للمرشحين المنتخبين على الشكل التالي:

- الاتحاد المغربي للشغل : 24 مقعدا
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : 18 مقعدا
- الفيدرالية الديمقراطية للشغل : 17 مقعدا
- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب : 13 مقعدا
- الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب : 8 مقاعد
- المنظمة الديمقراطية للشغل والاتحاد العام الديمقراطي للشغالين: مقعدان لكل واحد منهما
- القوات العمالية المغربية ومنظمة النقابات المتحدة والنقابة الديمقراطية للشغل والنقابة الشعبية للمأجورين : مقعد واحد لكل منها
- مرشحون بدون انتماء نقابي: 25 مقعدا

ثانياً: انتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين

* المجلس

يتكون مجلس المستشارين المغربي(الغرفة التشريعية الثانية) وفق دستور المملكة المغربية 1996 من 270 مقعدا يمثلون البلديات والغرف المهنية والعمال ويتم انتخابهم من هيئاتهم باقتراع غير مباشر. وتجري انتخابات ثلث مجلس المستشارين كل ثلاث سنوات لانتخاب 90 مستشارا يمثلون هيئة الناخبين الكبار.

* الحملة الانتخابية

انطلقت الجمعة 25 ايلول/سبتمبر2009،الحملة الانتخابية وتستمر حتى الاول من تشرين اول/اكتوبر2009، يليلها يوم الاقتراع في 2 تشرين اول/اكتوبر 2009.

ويشارك في انتخابات مجالس المناطق أعضاء المجالس البلدية وكذلك أعضاء الغرف المهنية، الذين ينتخبون من يمثلهم في عضوية هذه المجالس. وهؤلاء أنفسهم يتحولون إلى هيئات ناخبة لاختيار ثلث أعضاء مجلس المستشارين.

*** المرشحون**

فتح باب الترشح لانتخابات تجديد ثلث مجلس المستشارين في 21 ايلول/سبتمبر واغلق في الساعة الثانية عشرة من ليلة الخميس 24 ايلول/سبتمبر 2009. وبلغ مجموع الترشيحات 601 مرشح، يتنافسون على 90 مقعدا أي بمعدل يقارب 7 ترشيحات عن كل مقعد ويحتل حزب الاصالة والمعاصرة رأس قائمة الاحزاب المتنافسة.

وسيتم إيداع لوائح الترشيح أو التصريحات الفردية بالترشيح بالنسبة للانتخابات المقررة في نطاق كل من الهيئة الناخبة لممثلي الجماعات المحلية والهيئات الناخبة للغرف المهنية، بمقر العمالة أو الإقليم مركز الجهة، من طرف وكيل كل لائحة ترشيح أو من طرف كل مرشح بنفسه.

أما بالنسبة للانتخابات المقررة في نطاق الهيئة الناخبة لممثلي المأجورين، فإن لوائح الترشيح تودع من طرف وكيل كل لائحة ترشيح بكتابة اللجنة الوطنية للإحصاء الكائن مقرها بوزارة الداخلية.

وأوضح بلاغ لوزارة الداخلية المغربية أن الترشيحات المقدمة تتوزع بحسب الهيئات الناخبة على 379 مرشحا عن هيئة أعضاء مجالس الجماعات المحلية (54 مقعدا) و29 مرشحا عن هيئة أعضاء غرف الفلاحة (11 مقعدا) و19 مرشحا عن هيئة أعضاء غرف التجارة والصناعة والخدمات (8 مقاعد) و20 مرشحا عن هيئة أعضاء غرف الصناعة التقليدية (7 مقاعد) ومرشح فريد عن هيئة أعضاء غرف الصيد البحري (مقعد واحد) و153 مرشحا عن هيئة ممثلي المأجورين (9 مقاعد).

وقالت وزارة الداخلية أن التصريحات بالترشيح المودعة برسم الهيئة الناخبة لأعضاء مجالس الجماعات المحلية والهيئات الناخبة لأعضاء الغرف المهنية بحسب الانتماء السياسي للمرشحين تتوزع حسب التالي:

- 72 مرشحا عن حزب الأصالة والمعاصرة.
- 65 مرشحا عن حزب الاستقلال.
- 53 مرشحا عن حزب التجمع الوطني للأحرار.
- 48 مرشحا عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.
- 42 مرشحا عن حزب الحركة الشعبية.
- 31 مرشحا عن حزب العدالة والتنمية.
- 30 مرشحا عن حزب الاتحاد الدستوري.
- 23 مرشحا عن حزب التقدم والاشتراكية.
- 20 مرشحا عن الحركة الديمقراطية الاجتماعية.
- 19 مرشحا عن حزب البيئة والتنمية المستدامة.
- 11 مرشحا عن حزب العهد الديمقراطي.
- 7 مرشحين عن كل من جبهة القوى الديمقراطية والحزب المغربي الليبرالي.
- 6 مرشحين عن حزب الوسط الاجتماعي.
- 5 مرشحين عن حزب القوات المواطنة.
- 3 مرشحين لكل من حزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب التجديد والانصاف.
- مرشح واحد لكل من حزب العمل والحزب الديمقراطي الوطني.

- مرشح واحد لا منتم.

أما بالنسبة للوائح المقدمة على الصعيد الوطني لملء المقاعد التسعة الخاصة بهيئة ممثلي المأجورين، فقد بلغ عددها 17 لائحة تضم في المجموع 153 مرشحا.

ثالثاً: الغاء حكم بالغاء انتخابات مقاطعة المنارة

قضت محكمة الاستئناف الإدارية بمراكش بإلغاء الحكم الصادر عن المحكمة الادارية (الدرجة الأولى) والمتعلق بملف إلغاء وإعادة انتخابات البلدية 12 حزيران/يونيو 2009 بمقاطعة المنارة.

كما قضت المحكمة برفض الطعون المتعلقة بالعملية الانتخابية التي قادت السيدة فاطمة الزهراء المنصوري عن حزب الاصالة والمعاصرة الى منصب عمدة مدينة مراكش. وبهذا الحكم حافظت السيدة فاطمة الزهراء المنصوري وكيلة اللائحة الاضافية لحزب الاصالة والمعاصرة بدائرة المنارة على منصبها كعمدة لمدينة مراكش، الذي انتخبت فيه كأول امرأة تفوز بهذا المنصب على الصعيد الوطني.

تجدر الاشارة الى أن المحكمة الإدارية بمراكش كانت قد قضت مؤخرا بإلغاء انتخابات مقاطعة المنارة وطلب إعادتها، وذلك بناء على الطعون المقدمة من طرف جبهة القوى الديمقراطية في شخص وكيل لائحتها الرئيسية السيد ربيع الكوثري وكذا وكيلة اللائحة الإضافية السيدة الحسنية الرويفي. وتركزت هذه الطعون حول سير عملية الانتخابات وعملية فرز الأصوات.

رابعاً: المهاجرون والحق بالمشاركة السياسية

احتضنت العاصمة الفرنسية لقاء جمع ممثلين عن مئات الجمعيات الممثلة للجالية المغربية في مختلف القارات وخاصة الأوروبية منها، وطالب اللقاء بمنح المغاربة الحق في المشاركة السياسية في بلادهم. ويتزامن هذا مع الجدل القائم حول طريقة تسيير 'المجلس الأعلى للجالية المغربية في الخارج. ولم يسبق أن عقد لقاء جمع مختلف ألوان طيف الهجرة المغربية مثل لقاء باريس، باستثناء الإسلاميين الذين، تقليديا، لا يهتمون بمثل هذا اللقاء بحكم أن لديهم سياسة ورؤية خاصة بهم.

وعالج اللقاء تفعيل حق المشاركة السياسية للمهاجرين المغاربة في الانتخابات التشريعية المقبلة 2012 وكذلك ويحاول النظام المغربي التحكم في الجالية المغربية عبر مؤسسات أنشأها وخاصة 'المجلس الأعلى للجالية المغربية في الخارج' و'المجلس العلمي للجالية المغربية في الخارج'، لكن طريقة التأسيس وطريقة التسيير لا ترضي نشطاء الجالية المغربية والذين يطالبون بضرورة إعادة النظر في سياسة التعيين بدل انتخاب الأعضاء. يذكر أن العاهل المغربي الملك محمد السادس كان قد وعد في خطاب له يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 بمناسبة عيد المسيرة الخضراء بإشراك الهجرة المغربية في الانتخابات إلا أنه تراجع عن ذلك لاحقا.

الفصل التاسع: السودان- الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية نيسان/ابريل 2010

أولاً: المرشحون للرئاسية

أَجَازَ مجلس شورى المؤتمر الوطني بالإجماع توصيةً تقدّم بها أكثر من (14) عضواً أبرزهم سعاد الفاتح وسعود البرير بترشيح الرئيس البشير رئيساً للحزب ومرشحه لانتخابات رئاسة الجمهورية، وأرجأ الشورى مقترحاً يُطالب الرئيس باختيار نُوّابه من العضوية المنتخبة للمكتب القيادي (30) عضواً وليس من الـ (15) عضواً الذين يُمَثِّلون العضوية التكميلية التي يختارها الرئيس.

ثانياً: طعون الاحزاب في الدوائر الجغرافية

تم تحديد 2 تشرين اول/اكتوبر 2009 موعداً للتقرير الذي ترفعه اللجنة الخاصة بدراسة اعتراضات الأحزاب السودانية حول توزيع وترسيم الدوائر الجغرافية، للهيئة العامة لمفوضية الانتخابات لمناقشتها تمهيداً لإقرارها وإجازتها بالشكل النهائي.

ويذكر أن اللجنة قد فرغت من جزء كبير من جملة ما يزيد عن (500) طعن تقدمت به الأحزاب للمفوضية حول توزيع وترسيم الدوائر الجغرافية وتعمل على حسم المتبقي منها، وفي غضون ذلك ستنظر المفوضية في تقرير اللجنة لإعلانه بشكله النهائي كقرار فصل في الطعون المقدمة من الأحزاب بالمركز والولايات.

ثالثاً: طريقة الاقتراع

تتجه المفوضية القومية للانتخابات في السودان باتخاذ إجراءات لتبسيط مراحل الاقتراع والتسجيل للعملية الانتخابية من خلال اختصار بطاقات الناخبين إلى (4) بطاقات بدلاً عن (8) بطاقات انتخابية بالإضافة إلى توزيع فترة الاقتراع. والمفوضية تدرس الآن مقترحات لاختصار بطاقات الناخبين إلى (4) بطاقات بدلاً عن (8) في الشمال و (12) في جنوب السودان .

رابعاً: تثقيف الناخبين

تدرس المفوضية القومية للانتخابات في السودان مقترحات مراكز التدريب الخاصة بتدريب شرائح المجتمع ضمن الخطة الموضوعة من لجنة التدريب بالمفوضية التي تستهدف الأحزاب والمشرفين على الانتخابات والصحفيين. وسيشمل التثقيف الجماهيري التجمعات بالجامعات والمساجد والكنائس كتوعية عامة موضحة ان المفوضية ملتزمة بتوفير المال اللازم لتنفيذ البرنامج بمساهمة المانحين والأمم المتحدة وفقاً للالتزامات المالية والفنية للبعثة في السودان. وقالت ان بدء البرنامج الخاص بالصحفيين والإعلاميين يأتي في المرحلة الأولى لضمان بداية البرنامج في الوسائط الإعلامية.

خامساً: ميثاق الشرف الصحفي

وقع المجلس القومي للصحافة ممثلاً رؤساء تحرير الصحف السياسية بمقر الاتحاد العام للصحفيين السودانيين في 14 ايلول/سبتمبر2009 على ميثاق الشرف الذي اعدته لجنة من رؤساء التحرير، والذي أكد على جملة من المعاني المهنية بهدف رفع الرقابة القبلية على الصحف والتي استمرت منذ شباط/فبراير 2008، وذكر المجلس ان الانتخابات القادمة تعتمد على الإعلام بشكل أساسي باعتباره المحرك والمؤثر في الرأى العام مضيفاً ان الإعلام يخلق المواقف وينتزع المعلومات ويجنب المشاكل بين المواطنين والأحزاب مشيراً إلى ان على الأجهزة الإعلامية الحكومية تغيير سلوكها في تناول الانتخابات القادمة.

سادساً: تعيين اعضاء جدد بالمجالس التشريعية

أصدر والي ولاية الخرطوم قرار قضى بموجبه استيعاب أعضاء جدد بالمجالس التشريعية لمحليات الولاية السبع يمثلون تسعة تنظيمات سياسية. حيث اصدر امر بتعيين (42) عضو وإلحاقهم بالمجالس التشريعية للمحليات السبعة بالولاية يعتبر إيفاء بالتزام سابق مبيناً ان الموافقة بالتمثيل وإشراك الأحزاب في صنع القرار بمؤسسات الولاية تجى تمكيناً وتنزيلاً لمخرجات الحكم الفدرالي الذي تنتهجه حكومة الولاية.
وأكد ان الاعضاء الجدد يمثلون تسعة تنظيمات سياسية من أحزاب حكومة الوحدة الوطنية وهم (حزب الأمة الفدرالي وحزب الأمة الوطني والقيادة الجماعية والتجمع الديمقراطي وأنصار السنة المحمدية والأخوان المسلمون والإصلاح والتنمية والحزب الاتحادي جناح الهندي والحركة الشعبية).

الفصل العاشر، تونس- الانتخابات التشريعية والرئاسية 25 تشرين أول/اكتوبر 2009

تعد الانتخابات الرئاسية التونسية، ثالث استحقاق انتخابي رئاسي تعددي تشهده تونس بعد انتخابات سنة 1999 التي شهدت تنافس 3 مترشحين، وسنة 2004 تنافس فيها 4 مترشحين، وأتاح تعديل دستوري اقره الرئيس "زين العابدين بن علي" في 2008، السماح للامناء العامين للاحزاب السياسية بالترشح للانتخابات الرئاسية شرط ان يكونوا منتخبين في أحزابهم لمدة لا تقل عن عامين عند تقديم ترشحاتهم. يذكر أن الولاية الرئاسية في تونس مدتها خمسة سنوات .

أولا: المرشحون

انطلقت الاحد 20 أيلول/سبتمبر 2009 بمختلف الدوائر الانتخابية في ولايات الجمهورية التونسية تقديم طلبات الترشح للانتخابات التشريعية والرئاسية.

- المرشحون للرئاسية

أقر المجلس الدستوري التونسي المختص في شؤون الانتخابات الرئاسية صحة طلبات أربعة مرشحين بعد دراسة الوثائق الخاصة بكل مترشح، والتدقيق فيها. وأعلن أن الترشيحات المقبولة تعود إلى مرشح الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) زين العابدين بن على، ومرشح حزب الوحدة الشعبية محمد أبوشيحة،

ومرشح حزب الاتحاد الديمقراطي الوحدوي أحمد الأينوبلي، ومرشح حركة التجديد (الحزب الشيوعي سابقا) أحمد إبراهيم. واستبعد المجلس طلب الدكتور"مصطفى بن جعفر" الأمين العام لحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات المعارض، من خوض الانتخابات الرئاسية.

وذكر المجلس ان سبب الرفض يعود لعدم توفر الشروط القانونية للترشح والمتمثلة في أن ترشح بن جعفر لا يستوفي حكما في الدستور يشترط انتخابه امينا عاما لحزبه مدة عامين على الاقل قبل تاريخ تقديم ترشحه.

ويذكر أن بن جعفر تم انتخابه لاول مرة أمينا عاما للتكتل اثناء المؤتمر الاول لحزبه في 31 أيار/مايو 2009. وكان التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات تاسس سنة 1994، واصبح حزبا شرعيا سنة 2002 ولا ينتمي التكتل الى الاحزاب البرلمانية.

- المرشحون للتشريعية

تتنافس 9 أحزاب قانونية (8 أحزاب معارضة مرخص لها إلى جانب الحزب الحاكم) على المقاعد البرلمانية البالغ عددها 212 مقعدا،(يشار الى ان عدد مقاعد البرلمان التونسي كانت 189 مقعداً قبل التعديل الدستوري الاستثنائي في 2008) ونظريا ستتنافس قائمات أحزاب المعارضة والقائمات المستقلة فيما بينها على الـ53 مقعدا التي تتوزع على المستوى الوطني.

ثانياً: المراقبة المحلية والدولية

أعلن 21 مدوناً تونسياً عن تأسيس مرصد افتراضي للانتخابات لمراقبة الاستحقاقين التشريعي والرئاسي. وأشاروا أنهم سيسهمون عن طريق كتابة المقالات والتقاط الصور، وتسجيل مقاطع الفيديو في مراقبة العملية الانتخابية، بدءاً من لحظة تقديم الترشحات ومروراً بمتابعة الحملات الانتخابية، ورصد مختلف الانتهاكات التي قد تصاحب عمليات الدعاية الانتخابية، ومراقبة درجة التزام الإدارة العام بمبدأ الحياد وانتهاءاً بموعد الإعلان عن النتائج النهائية.

ثالثاً: الحملة الانتخابية

ستنطلق الحملة الانتخابية الرئاسية الاحد 11 تشرين أول/أكتوبر وتنتهي الجمعة 23 تشرين أول/أكتوبر 2009. وسيتم تخصيص منحة لكل مترشح لرئاسة الجمهورية بعنوان مساعدة على تمويل الحملة الانتخابية وذلك على أساس مبلغ 25 دينارا تونسي لكل ألف ناخب على المستوى الوطني.وتقدم نصف المنحة للمترشح للانتخابات الرئاسية بمجرد اعلان المجلس الدستوري عن صحة ترشحه.اما النصف الثاني من المنحة فيصرف له اذا ما تحصل على 3% على الاقل من الاصوات المصرح بها على المستوى الوطني.

ويذكر أنه في حالة عدم الحصول على الاغلبية المطلقة للاصوات المصرح بها في الدورة الاولى بالنسبة إلى انتخاب رئيس الجمهورية تنظم دورة ثانية الاحد 8 تشرين ثاني/نوفمبر 2009.

رابعاً: تصويت المهاجرين

ينطلق الموعد الانتخابي في 17 تشرين أول/أكتوبر2009، بفتح المجال للجالية التونسية بالخارج، لاختيار مرشحهم لرئاسة الجمهورية، وتستمر لغاية السبت 24 تشرين أول/أكتوبر 2009 .

خامساً: المرأة والانتخابات

لم تتمكن النساء من الحصول إلا على نصيب قليل من رئاسة القوائم الانتخابية التي تقدمت بها احزاب المعارضة لانتخابات التشريعية التونسية، حيث أن من بين 78 قائمة لم تسجل مشاركة سوى 7 نساء كرئيسات لقوائم انتخابية، وهو ما يمثل نسبة تقل عن 10 % من مجموع رؤساء القوائم.

وتوزعت النسبة على امرأتين من (الاتحاد الوحدوي الديمقراطي)، والعدد نفسه من (الحزب التحرري الاجتماعي)، و3 نساء من حزب الوحدة الشعبية، الذي سجل تراجعاً في مشاركة المرأة بمقعد واحد بعد أن كان عددهن 4 في الانتخابات التشريعية 2004.